

Distr.: General
20 August 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٤٢ من جدول الأعمال المؤقت*

دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد

رسالة مؤرخة ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من القائم
بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لغيانا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أقدم طيه رد غيانا على الفقرة ٣ من
منطوق قرار الجمعية العامة ١٢/٥٧ بشأن دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي
جديد (انظر المرفق).

سأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق
الجمعية العامة في إطار البند ٤٢ من جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والخمسين.

(توقيع) جورج تالبوت

القائم بالأعمال المؤقت

* A/59/150.



مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لغيانا لدى الأمم المتحدة

مذكرة

دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد

أولا - مقدمة

يواجه المجتمع الدولي تحديات جديدة في مجال منع نشوب الصراعات والقضاء على الفقر فضلا عن تعزيز الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي مع تحقيق المساواة والتنمية المستدامة. أمام هذه التحديات، تم اتخاذ عدد من المبادرات الرامية إلى معالجة قضايا من قبيل خفض الديون وتقديم الإغاثة الإنسانية والتصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد كانت هذه الجهود بمثابة تأكيد على أهمية النهج المتعددة الأطراف والمتبعة في معالجة المشاكل العالمية.

وعلى الرغم من أهمية هذه الجهود، فإن ثمة توجها إلى معالجة هذه المسائل بطرق منعزلة عن بعضها. وقد أفضى هذا إلى وضع تجد فيه المنظمات الدولية نفسها فيه منوطة بأدوار ومسؤوليات جديدة لا تتوفر لها الموارد المطلوبة. إلى جانب ذلك، أسهمت هذه التوجهات في بعض الحالات إلى إزاحة الأمم المتحدة جانبا وأثارت مناقشات مردها إلى اختلاف الرأي بشأن الملكية والمساءلة الديمقراطية ومبدأ العالمية. وقد زادت هذه الحالة تعقيدا بفعل ظاهرة العولمة التي ما فتئت تشكل قوة دافعة وراء التحول الهيكلي في الاقتصاد العالمي والابتعاد عن المفهوم التقليدي للسيادة نحو أشكال جديدة من الحكم مثلت تحديات صعبة أمام الدول.

كل هذا يؤكد الحاجة إلى اعتماد فلسفة شاملة للتنمية يكون الغرض منها دمج مختلف المبادرات التي اتخذها المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة ضمن إطار مشترك.

ثانيا - سياق النظام الإنساني العالمي الجديد وأساسه المنطقي

الغرض من الدعوة إلى نظام إنساني عالمي جديد هو إعادة بند التنمية إلى مركز جدول الأعمال الدولي وتعزيز النهج المتعددة الأطراف في التوصل إلى حلول للمشاكل العالمية باعتماد إطار شمولي للتنمية. فهذا الإطار يركز على دمج الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية والسياسية للتنمية معا وإبراز طابعها المتعدد الأبعاد وذلك بغية تحقيق

الأهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وهو يؤكد أهمية إرساء قواعد عالمية أكثر إنصافاً يكون الغرض منها توسيع نطاق الحيز المتاح للبلدان النامية في مجال السياسات العامة التي تتخذها في تنفيذ استراتيجيات إنمائية تستوفي تماماً شروط اندماجها في الاقتصاد العالمي، بالإمكان أيضاً أن يشكل اعتماد إطار شمولي للتنمية طريقة فعالة في التصدي لأوجه الخلل التي نجمت جراء الآثار السلبية التي أحدثتها التحولات الهيكلية الجارية في الاقتصاد العالمي.

يتمثل التحدي الذي يواجهه العديد من البلدان النامية في تعزيز قدرتها على أن تشارك في الاقتصاد العالمي وفق شروط تضمن تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإقامة أنظمة حكم ديمقراطية. وقد أكد عدد من الدراسات التي صدرت في تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على العلاقة المشتركة بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية. وترى هذه الدراسات أن النمو الاقتصادي يدفع التنمية البشرية قدماً عندما يتخذ هذا النمو طابع الاستدامة. من ناحية أخرى، فإن تحقيق مستويات عليا في مجال التنمية البشرية يولد معدلات عليا في مجال النمو الاقتصادي إذ يسهم أناس يتمتعون بصحة أفضل وبتعليم أفضل في تحقيق أداء اقتصادي مستدام بفضل تحقيق مزيد من الإنتاجية. في هذا السياق بالذات تجيء الدعوة إلى نظام إنساني عالمي جديد انطلاقاً من إدراك أن التنمية ظاهرة متعددة الأبعاد لن يتسنى تحقيقها فعلياً إلا في إطار متكامل وشمولي.

يتوقف مدى قدرة المجتمعات على تنمية القدرات اللازمة لإدارة تحولات اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وبيئية واسعة النطاق على وجود التزام قوي بأن تكون إدارة هذه التحولات عالمية النطاق وأن يكون ثمة تقبل لهذا الالتزام. فالتخاذ ترتيبات على النطاقين الشئلي والإقليمي وغير ذلك من الترتيبات التعاونية فيما بين الدول في بعض مجالات بعينها أمر، وإن كان مستصوباً، لا يكفي لمعالجة التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي. فحتى يتسنى التصدي لهذه التحديات ينبغي أن يعزز مبدأ التعددية. وفي هذه الظروف، تظل الأمم المتحدة المؤسسة الملائمة لمعالجة هذه المسائل بطريقة شمولية ومتكاملة.

ثالثاً - أهداف الاقتراح الداعي إلى إقامة نظام إنساني عالمي جديد

إن الاقتراح الداعي إلى إقامة نظام إنساني عالمي جديد يسعى إلى بناء توافق قوي في الآراء وشراكة عالمية ذات قاعدة عريضة من أجل مكافحة الفقر وتعزيز الأمن الاقتصادي لجميع شعوب المعمورة. ولا بد من أن يستند هذا التوافق في الآراء وهذه الشراكة إلى نهج متكامل طويل الأجل لتحقيق التنمية يأخذ في الاعتبار الكامل كيف تتفاعل الحكومات والأسواق والمجتمعات، وذلك بغية تحقيق النتائج المثلى في مجال التنمية يشكل الالتزام السياسي من جانب المجتمع الدولي شرطاً أولياً أساسياً حتى يتسنى التصدي للتحديات المتمثلة

في الفقر واللامساواة على الصعيد العالمي وتحقيق تنمية بشرية. وتمثل إقامة شراكة دولية مستتيرة تشارك فيها جميع الجهات الفاعلة من بينهافرادى الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية جانبا حاسما في هذه العملية. وينبغي لهذه الشراكة أن تسعى إلى الاستفادة من الأعمال الهامة التي أنجزتها الأمم المتحدة في ميدان التنمية ومنها الأهداف الإنمائية للألفية والنتائج التي تحققت بفضل مجموعة مؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت خلال فترة التسعينات وبعدها، وأهم من ذلك أن توفر حافزا جديدا لتنفيذ المبادرات الإنمائية التي تم الاضطلاع بها تحت إشراف الأمم المتحدة. ولهذا الغرض، فإن الاقتراح الداعي إلى إقامة نظام إنساني عالمي جديد يتوخى أن تتولى الأمم المتحدة تنسيق الجهود التي تهدف إلى إقامة شراكة عالمية جديدة لاتخاذ إجراءات فعالة في هذا الصدد. هذه الجهود ينبغي أن يكون مركزها الإنسان، وينبغي أن تهدف إلى تعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لشعوب العالم. وينبغي لها أيضا أن تزيد من إحساس المجتمع الدولي بالحاجة الماسة لا إلى العوامل المالية والاقتصادية فحسب، بل وإلى المقتضيات الأخلاقية والاجتماعية التي تضع معيشة الناس في صميم جهود التنمية.

وثمة إقامة توافق دولي في مجال التنمية وبذل جهود دولية منسقة جانبا أساسيا في المساعي المبذولة على الصعيد العالمي من أجل القضاء على الفقر والجوع على المدى المنظور. فالأقتراح الداعي إلى إقامة نظام إنساني عالمي جديد يهدف إلى توفير إطار شمولي جامع يضم جميع الأسس التي يتعين أن تقوم عليها التنمية. وهو يسعى أيضا إلى ربط المسائل التي تكتسب أهمية جوهرية لدى العالم النامي بما يواجهه من شواغل في البلدان المتقدمة النمو وإلى تقديم حلول ابتكارية للمشاكل المشتركة. وهو يؤكد على اتباع مبدأ المصلحة الذاتية الجماعية في معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي تواجهها الشعوب كافة. وهو يدعو إلى التركيز على الهياكل المتغيرة على كل من الصعيدين الوطني والدولي لجعل هذه الهياكل منسجمة مع الهدف المتمثل في تحقيق النمو مع المساواة، مع التأكيد على تمكين الشعوب من أن تعتمد خيارات مدروسة وأن تشارك بفعالية في عملية صنع القرار.

رابعا - عناصر إطار للنظام الإنساني العالمي الجديد

يركز الإطار على إقامة تعاون إنمائي متعدد الأطراف، وبوجه خاص دور الأمم المتحدة، ينطلق من المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والصكوك والمعاهدات الدولية التي صدرت منذ عام ١٩٤٥. ويدعو الإطار إلى تنفيذ الولاية المحددة في ميثاق الأمم المتحدة والمتمثلة في تحقيق تقدم اجتماعي ومستويات معيشية أفضل في فضاء من الحرية أرحب. وفي هذا المسعى، سوف يتعين زيادة التأكيد على تحقيق توافق جديد في الآراء ينطلق من اعتماد

نهج شمولي في مجال تحقيق تنمية اجتماعية - اقتصادية. وينبغي أن يستند هذا إلى عدد من العناصر الأساسية، وهي ما يلي:

- توفر التزام بتعزيز نهج شمولي لتحقيق التنمية استناداً إلى مبدأ المساواة.
- تحقيق تمثيل متساو بين الشمال والجنوب في المنتديات الحكومية الدولية.
- إقامة علاقة متوازنة بين دور الدولة والأسواق وذلك بهدف تحقيق أفضل النتائج الإنمائية.
- اتخاذ الترتيبات المناسبة لكي تشارك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني مشاركة فعالة في التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف.
- ينبغي أن يكون الإنصاف والعدل السمة المميزة للعلاقات الدولية. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي التأكيد بوجه خاص على تسريع عجلة التنمية في البلدان النامية بهدف الحد من حالة اللامساواة المتنامية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وفي هذا السياق، يتعين على المجتمع الدولي أن يدعم البرامج الرامية إلى القضاء على الفقر بتقديم الموارد الكافية لهذا الغرض. وينبغي كذلك لإطار السياسات العامة والمؤسسات الذي أجازه المجتمع الدولي أن ينص على استقلالية الحكومات الوطنية في تحديد مسار تنميتها الخاص بها.
- ينبغي ألا ينظر إلى برامج خفض الديون وتخفيف حدة الفقر بديلاً عن الاستثمار والنمو. فتحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي ينبغي أن يكون هدفاً رئيسياً لدى جميع البلدان النامية انطلاقاً من تنمية الموارد البشرية المطلوبة. وينبغي أن يوازي ذلك وجود مراعاة تامة للفوارق الهيكلية بين القطاعات ومختلف الشرائح الاجتماعية للسكان وداخلها. وحرص على المحافظة على القاعدة الإيكولوجية للاقتصاد.
- ينبغي، في مجال إصلاح الهيكل المالي الدولي، التصدي للحاجة إلى موارد جديدة للتنمية ولتحقيق مزيد من الشفافية والتعاون بين المقترضين والمقرضين. وينبغي أن يشمل ذلك إقامة علاقة عمل أوثق بين مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- ينبغي اتخاذ خطوات عاجلة من أجل زيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية للوفاء بهدف الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة الذي ينبغي تكميله باتباع نهج ابتكارية للتمويل.

- ينبغي توجيه الاهتمام على وجه السرعة نحو الحاجة إلى التوصل إلى حل عاجل ونهائي لمشكلة الديون التي تواجه البلدان النامية.
- ينبغي ألا تعامل اليد العاملة كما لو كانت سلعة أساسية. فلا بد في عملية الإنتاج من الاعتراف بما تتسم به الموارد البشرية من طابع خاص، وينبغي توجيه اهتمام كاف نحو حماية الفئات المستضعفة من التمييز والفقر؛ وتقليل الفوارق في الأجور؛ وتوفير الأمن الوظيفي وحواجز للقوى العاملة من أجل تعزيز الإنتاج.
- ينبغي التأكيد على فتح الأسواق وتحسين وصول صادرات البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو.
- ينبغي للمفاوضات المتعلقة بالتجارة والتنمية أن تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تحقيق المساواة والرفاه الاجتماعي والتنمية البشرية.
- تعزيز دور الدولة باعتبارها الوسيط الرئيسي في عملية التنمية وضمان حصول مواطنيها على الخدمات الاجتماعية وخاصة خدمات الصحة والتعليم. فقد أظهر عدد من الدراسات أن توفير الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية يشكل عاملاً حاسماً إلى أبعد حد في تحقيق المساواة وتحسين معيشة الناس.
- يستند الترويج للنظام الإنساني العالمي الجديد إلى افتراض وجوب تعزيز قدرات الأمم المتحدة في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ضوء ما تتسم به من خاصية عالمية. ويشمل هذا ما يلي:
- تعزيز قدرة الأمم المتحدة في ميدان التنمية، وهو ما يقتضي إقامة علاقة عمل أوثق بين مؤسسات بریتون وودز والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة المنتدى الرئيسي لوضع السياسات على الصعيد العالمي. فالإطار المؤسسي والترتيبات المؤسسية القائمة لتحقيق تعاون اقتصادي غير قابلة للتكيف لأشكال الترابط الاقتصادي العالمي الجديد ولا لعملية إدماج البلدان النامية بفعالية في الاقتصاد الدولي. فتعزيز العملية المتعددة الأطراف ليس أساساً فحسب لتقاسم فوائد الازدهار العالمي بل إنه يبين بوضوح أن التعددية تعطي ضماناً أفضل مما تعطيه الثنائية من أجل تحقيق الازدهار على الصعيد العالمي.
- ينبغي السعي إلى وضع "مؤشر حرمان" والعمل به على نحو ما دعا إليه أناند وسين (١٩٩٧)، بحيث يركز بصورة حصرية على المحرومين والمدقعين وذلك لتكميل مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كذلك ينبغي للمجتمع الدولي

أن يعتمد فكرة التزام مؤشر التنمية على نحو ما تمت الدعوة إليه في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- ينبغي صياغة قواعد وأنظمة مالية بطريقة تلبي احتياجات البلدان النامية تلبية تامة في بيئة اقتصادية تقيم توازنا سليما بين الحقوق والمساواة والكفاءة.
- ينبغي تقديم مزيد من الدعم من أجل حماية البيئة وتحسين الظروف الإيكولوجية في البلدان النامية من خلال بناء القدرات وتنفيذ استراتيجيات فعالة للإدارة البيئية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

تنطوي الدعوة إلى نظام إنساني عالمي جديد على فكرة مؤداها أن النهج المتبع حتى الآن في المناقشات المتعلقة بإعادة تشكيل هيكل الاقتصاد العالمي لم يهمل فحسب عددا من المسائل الجوهرية كما هو مبين أعلاه، بل إن هذا النهج أصبح أيضا مفككا إلى حد ما، ولذلك فبالإمكان أن يفيد من توجه يكون أكثر تكاملا في هذا الصدد. وتتمثل الفائدة الرئيسية من النظام الإنساني العالمي الجديد في أنه يتيح لواضعي السياسات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية قاعدة فلسفية لإعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي بطريقة تؤكد التنمية والرفاه الإنساني باعتبارهما واجبا محوريا.